الحكومة تناقش تأمين مستلزمات انتخابات مجلس الشعب.. وتستعرض واقع المدارس الخاصة

عرنوس: متابعة تأهيل المجموعات ٢و٣و٤ في محطة كهرباء حلب لتحسين الواقع الكهربائي في المحافظة وتأمين متطلبات العملية الإنتاجية فيها

الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة حسين عرنوس تأمين كل مستلزمات عملية انتخاب أعضاء مجلس الشعب، وأكد التنسيق بين جميع الوزارات والجهات المعنية لتأمين الظروف المناسبة لإجراء العملية الانتخابية بالشكل الأمثل وإدلاء المواطنين بأصواتهم في هذا الاستحقاق الوطني المهم.

واستعرض المجلس مذكرة لجنة الخدمات والبنى التحتية حول السياسة القطاعية للوزارات المنضوية في اللجنة، التي تركز على العمل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة واستثمار الموارد المتوافرة بكفاءة وتعزيز اللامركزية وتوسيع نطاق التشاركية مع القطاع الخاص وتوفير خدمات رقمية ذات جودة عالية، وتحفيز قطاع الاستثمار السياحي، والارتقاء بعمل الوحدات الإدارية، وتطوير عمل الشركات الإنشائية بما يضمن الاستثمار الأمثل لإمكاناتها، إضافة إلى الوصول لنظام صحي متكامل يقدم خدماته بكل كفاءة، وتأهيل وتطوير البنى التحتية لقطاع النقل بأشكاله كافة، وضمان الأمن المائي وتعزيز الإجراءات الهادفة إلى ضبط وترشيد استخدام المياه.

وتم تأكيد ضرورة اعتماد سياسات وبرامج خدمية فاعلة تساعد على توفير البيئة المناسبة لتحقيق الأهداف والمؤشرات التنموية، باعتبار أن قطاع الخدمات هو الحامل الرئيسي للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

كما استعرض المجلس مذكرة وزارة التربية حول واقع التعليم في المدارس الخاصة وجودة مخرجات العملية التعليمية فيها وواقع الأقساط المدرسية، وتم تأكيد أهمية قطاع التعليم الخاص باعتباره مكملاً للتعليم العام، مع ضرورة استمرار الرقابة على عمل مؤسسات التعليم الخاص بالتوازي مع بذل جهود مضاعفة لتطوير وتحسين جودة التعليم في القطاع العام وتأمين متطلباته والعمل بإستراتيجية متكاملة للارتقاء بجودة العملية التربوية والتعليمية في القطاعين العام والخاص.

وتتضمن رؤية وزارة التربية التي تم عرضها خلال الجلسة، التي تهدف إلى تطوير تجربة التعليم الخاص، تطوير القوانين والأنظمة الضابطة والمنظمة له بما يتناسب مع خصوصية السياسة التربوية، إضافة إلى تنظيم لقاءات دورية مشتركة بين المدارس العامة والخاصة والاستفادة من الخبرات وتكثيف دور المشرفين التربويين الاختصاصيين للمدارس الخاصة.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من وزارة الموارد المائية دراسة كل الإجراءات الممكنة لتعزيز الموارد المائية في محافظة السويداء واستثمار مياه السدود وتحسين واقع الآبار، مشيراً إلى أهمية متابعة إعادة تأهيل المجموعات ٢و٣و٤و٣ في محطة كهرباء حلب بهدف تحسين الواقع الكهربائي في المحافظة وتأمين متطلبات العملية الإنتاجية فيها.

كما طلب المهندس عرنوس من وزارة الزراعة وهيئة البحوث العلمية الزراعية دراسة استنباط وإدخال أصناف جديدة من بذار القمح تتميز بمقاومة الظروف المناخية المتغيرة بهدف الحد من الأضرار على المزارعين وتحقيق سلامة الإنتاج والوصول به إلى أكبر كمية ممكنة.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن التصديق على انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية التعاون الجمركي العربي التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية بهدف تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية تسهيلاً للتجارة العربية البينية.

ووافق المجلس على إعادة تأهيل الخط الحديدي الواصل بين مناجم الفوسفات ومرفأ طرطوس، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل

حزوري لـ«الوطن»: المصارف مقصرة في تمويلها والفائدة التي تتقاضاها مرتفعة

فضلية لـ«الوطن»: أغلب الاستثمارات نحو التجارة والخدمات

نورمان العباس

يتركز الحديث الحكومي اليوم حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني، إلا أن تحقيق هذه الطموحات الاقتصادية، وخلق مشاريع إنتاجية، وتشجيع الاستثمار يتطلب تفعيل أدواته وعلى رأسها التمويل المصرفي ما يدعو للتساؤل عن إمكانيات الجهاز المصرفي لأداء هذه المهمة على أرض الواقع؟

الدكتور في كلية الاقتصاد جامعة حلب حسن حزوري، أكد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الاقتصادية المهمة التي تستحوذ على اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية، حيث يعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات والتي تؤثر في قدرتها على الاستمرار والنمو والتشغيل، ورأى أن المصارف المحلية سواء حكومية أم خاصة، مقصرة في تمويل تلك المشروعات ودعمها، ونسب الفائدة التي تتقاضاها من أجل منح القروض مرتفعة.

وقال: نحتاج حتى نخلق مناقشة حقيقية بين البنوك إلى التخفيف من قيود المصرف المركزي في تقييد السيولة وحركة الأموال بقرارات وتعليمات تخالف القوانين الاقتصادية والنقدية، وتؤثر في النشاط الاقتصادي وتعرقل الإنتاج.

وأكد ضرورة قيام المؤسسات المالية والمصرفية بتبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض، وتنويع المنتجات المصرفية، وتسهيل شروط الحصول عليها.

ورأى أن حجم التوظيف ضئيل، مقارنة بالكتلة النقدية الضخمة المحتجزة لدى المصارف، وأن القسم الأعظم من أرباح المصارف ناتج عن العمولات وليس عن توظيف الأموال، منوهاً بأن زيادة حجم التمويل المصرفي هو الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

> اهتمام المركزي والحكومة ضبط التوازن المصرفي

أما في مجال السياسة النقدية والمصرفية فشدد حزوري على ضرورة إصلاح النظام المصرفي ليصبح أكثر مصداقية وشفافية ومنحه المرونة الكافية ليصبح عامل جذب للاستثمارات، وليمارس دوره الطبيعي في توظيف الأموال في مشاريع تنموية حقيقية والاستفادة من الكتلة النقدية الكبيرة غير الموظفة حالياً، ولتكون أرباحه الحقيقية، ناتجة عن عمليات توظيف الأموال وليس عن عمليات ربيعة كالعمولات وغيرها.

بدوره رأى الدكتور في كلية الاقتصاد جامعة دمشق عابد فضلية أن الحديث عن واقع التمويل المصرفي ومدى مساهمته في المشروعات الاقتصادية، يحكمه واقع التضخم الذي نعيشه وتوقع تزايد معدلاته في الفترات القادمة وهذا يؤدي إلى تقلص الإيداعات المصرفية في حال ارتفاع نسبة التضخم وبالتالي ضعف السيولة القابلة للإقراض.

ولفت فضلية إلى أن نسبة مساهمة المصارف الخاصة في الإقراض يجب أن تكون عالية نسبياً نظراً لعددها من جهة وقدرتها الإقراضية (قوة سيولتها) من جهة أخرى، لكن برأيه المصارف العامة اليوم تسهم في إجمالي عملية الإقراض أكثر مما تسهم به جميع المصارف الخاصة، لأن سيولتها المالية متكونة من الإيداعات شبه الإجبارية للجهات الرسمية بغض النظر عن اقتصادية وجدوى هذا الإقراض من الناحية القيمية للمبالغ المقرضة.

ورأى فضلية أن للمصرف المركزي الدور الأكبر في تطوير القطاع المصرفي، إلا أن المشكلة حالياً ليست في مستوى تطور القطاع المصرفي من عدمه بل بالواقع الاقتصادي التضخمي الذي يمر به الاقتصاد السوري وبالتالي أصبحت اهتمامات الحكومة والمصرف المركزي ضبط توازن النظام المصرفي واتخاذ كل ما يلزم لعدم انهياره، وقال: «هما نجحا في ذلك ليس من خلال اتخاذ إجراءات مالية ومصرفية عظيمة بل من خلال إخماد نشاط القطاع المصرفي».

وبين فضلية أن أغلب الاستثمارات خلال السنوات الماضية، توجهت نحو مشروعات القطاعات التجارية والخدمية والاستهلاكية، وتمويلها لم يكن في معظمه من المصارف والقروض، لذلك لا يمكن إلقاء اللوم على المصارف بل على الظرف الاقتصادي، وعلى العقلية الاستثمارية السطحية السائدة، ما أدى إلى القصور في التوجه نحو القطاعات الإنتاجية.

لماذا لم ننجح في إقامة شركات مساهمة؟!

الحلاق: إعادة الألق للشركات تتطلب تحديد هوية الاقتصاد السوري وإعادة النظر بالكثير من التشريعات

هناء غانم

تصدرت عبارة (الشركات المساهمة) مؤخراً معظم الأخبار والتصريحات والقرارات حتى أصبحت «تريند»، رجل الأعمال محمد الحلاق قدم في جمعية العلوم الاقتصادية محاضرة تناول من خلالها أهمية الشركات المساهمة ودورها المحوري في التنمية الاقتصادية.

الحلاق بدأ حديثه بالقول: إننا كمجتمع سوري نجهل أهمية هذه الشركات وقدرتها على تحريك الاقتصاد نتيجة عدم وجود هذه الثقافة بشكل جيد، ولا نبالغ إذا قلنا إننا نخاف كمجتمع من شراء الأسهم حتى لا نفقدها نتيجة تجارب سابقة.

لكنه عاد وأكد أن الوضع اليوم مختلف تماماً لأن هذه الاستثمارات والأسهم أصبحت محمية بالقوانين والتشريعات التي تشجع على إقامة الشركات موضحاً الفائدة منها لجهة استثمار المدخرات الشخصية بشركات تجارية أو صناعية أو زراعية، من أجل توليد ضمان ربح هذه الأسهم عند اللزوم، لكن نحن بحاجة لإعادة بناء الثقة مع أصحاب المدخرات لاستثمارها في سوق الأوراق المالية.

الحلاق أوضح أن هناك عدداً من التحديات التي يجب التغلب عليها لإقامة الشركات المساهمة وتتمثل بنقص التمويل وصعوبة الحصول عليه من البنوك أو المستثمرين نتيجة للوضع الاقتصادي الصعب والعقوبات الدولية إضافة إلى البيروقراطية المعقدة مبيناً أن عملية تأسيس شركة مساهمة في سورية تتطلب العديد من الإجراءات الإدارية المعقّدة والمكلفة للحصول على التراخيص اللازمة.

إضافة لذلك نقص المهارات حيث يفتقر أصحاب الأعمال وبعض رواد الأعمال السوريين إلى المهارات والخبرة اللازمة لإدارة شركات مساهمة ناجحة، كما أن هناك صعوبة في العثور على موظفين ذوي خبرة، مشيراً إلى أنه يمكن للقطاع الخاص لعب دور مهم في تحفيز إنشاء شركات مساهمة في سورية من خلال: الاستثمار في الشركات الناشئة مما سيوفر لهم رأس المال اللازم للنمو وتقديم الدعم الاستشاري للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لمساعدتهم على تحسين أدائهم. كما يمكن للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تحفيز إنشاء شركات مساهمة في سورية، مما سيساهم في إعادة بناء الاقتصاد السوري وخلق فرص عمل جديدة.

ولكي نتجاوز هذه التحديات، اقترح الحلاق عدة خطوات يجب على الحكومة توضيحها أولها تحديد هوية الاقتصاد السوري وتحسين بيئة الاستثمار، وإعادة النظر بالكثير من التشريعات بناءً على الهوية الاقتصادية إضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج متعددة وتطوير البنية التحتية ومعالجة الفساد.

من خلال هذه الجهود، يمكن للشركات المساهمة في سورية أن تلعب دوراً هاماً في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويرى المحاضر أنه لابد من تسهيل عملية بيع وشراء الأسهم وتداولها بأبسط الإجراءات وأقلها تكلفة، ودعم إنشاء شركات مساهمة، تساهم بالبنى التحتية وتطويرها، من طرق وجسور وطاقة والكثير من الأمور الإستراتيجية، وذلك من خلال تسهيل تأسيس الشركات المساهمة وتأمين كل ما يلزم من أجل إنجاحها.

وذكر أن الشركات المدرجة حالياً أخذت هذا الشكل القانوني نتيجة إلزام القانون وعليه لا بد من تشجيع تأسيس شركات مساهمة في القطاعات الصناعية وتوليد الكهرباء عبر الطاقة الشمسية وغيرها مثل الطاقة والأدوية والمراكز الصحية، مع التركيز على مميزات الشركات المساهمة حيث إنها تتمتع بمعدلات ضريبية أقل من الشركات الأخرى، وحيث إن الوضوح والشفافية أعلى، وإعادة النظر بشكل حقيقي بالأسباب التي لا تزال تُعيق تحوّل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة.

ولفت إلى تسهيل عملية بيع وشراء الأسهم وتبسيط الإجراءات بالنسبة للمستثمر السوري غير المقيم، حيث إنه يعامل معاملة المستثمر الأجنبي، حيث يُطلب منه تسديد المبلغ بالقطع الأجنبي.

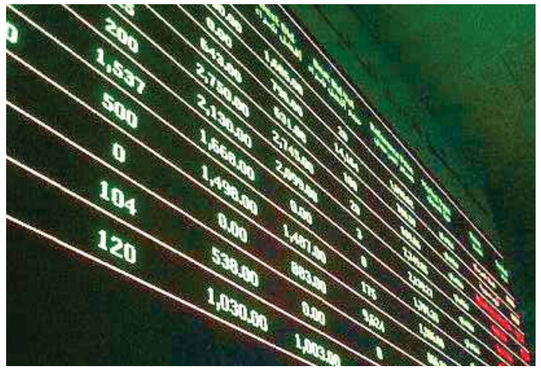

وأشار إلى أنه سابقاً كان هذا الإجراء إيجابياً عند بداية تأسيس الشركات، أما حالياً فهو عائق أمام المستثمر السوري غير المقيم وخاصة في حال الرغبة بزيادة رأس مال الشركات القائمة الحالية أو المراد تأسيسها، لذلك لا بد من زيادة الوعي والمعرفة بأهمية هذه الشركات ودورها الهام بالمرحلة الحالية وخاصة مع صدور القانون رقم ٤٠ وإلزام الشركات الزراعية بزيادة رأس مالها إلى ٥٠ مليار.

وأضاف: كما أن تشجيع وإلزام تأسيس شركات مساهمة، سوف يتيح إمكانية خلق أدوات استثمارية وتمويلية جديدة أمام الجهات الراغبة بالحصول على مصادر تمويل وأمام صغار المستثمرين ومنها على سبيل المثال الصناديق الاستثمارية وبرامج الاستثمار الجماعي وغيرها من الأدوات المنتشرة والمستخدمة حالياً في الدول الأخرى.

وأشار إلى زيادة التعريف بالحوكمة للشركات الحالية (العائلية وسواها) ورفع كفاءتها وتطوير أعمالها من خلال الغُرف والنقابات وسواها، وإدخال ثقافة الشركات المساهمة وشراء الأسهم والادخار أو الاستثمار بها، في المناهج المدرسية.

أخيراً وليس آخراً، أكد الحلاق أهمية تناغم التشريعات بين بعضها مع بعضها الآخر، لأن مدخلات صحيحة تؤدي إلى مخرجات صحيحة ضمن خط سير عمل واضح المعالم قابل للتطبيق موافق عليه من جميع عناصر العملية التجارية والصناعية والسياحية والزراعية وجميع قطاعات الأعمال.

وباعتبار عنوان المحاضرة تناول الشركات المساهمة بين الماضي والحاضر نجد أن الحلاق كان قد عرج في بداية حديثه على أهمية الشركات المساهمة في سورية وظهورها لأول مرة في أواخر القرن التاسع عشر مبيناً أن أهم هذه الشركات المساهمة في الماضي كانت شركة التبغ والتنباك التي أسست عام ١٩٠٧، وكانت من أوائل الشركات المساهمة في سورية، وشركة النسيج السورية وكانت من أكبر الشركات الصناعية، إضافة إلى الشركة الخماسية التي أسست مطلع ١٩٤٥ وشركة مصانع الحديد والصلب: أسست عام ١٩٥٧، وكانت من أهم المشاريع الصناعية في سورية وغيرها.

وأشار إلى أنه لا يمكن الحديث عن الشركات المساهمة من دون الدخول بتفاصيل هامة عن الشركة الخماسية حيث اجتمع في مطلع ١٩٤٥ خمسة تجار من كبرى عائلات دمشق، وقرروا توحيد رأس مالهم وجهودهم في مشروع اقتصادي ضخم عُرف باسم «الشركة التجارية الصناعية المتحدة المساهمة المغفلة» أو «الخماسية»، حيث بدأت فكرة المشاركة أيام الحرب العالمية الثانية، نتيجة نظام «الكوتا»، بحيث اجتمع عدد من التجار وصاروا يجمعون «الكوتا» المسموحة لكل واحد منهم ليستوردوا كميات أكبر من البضائع في آن واحد، حُدد رأس مال «الخماسية» بعشرة ملايين ليرة سورية، وتم رفعه عام ١٩٤٨ إلى ١٥ مليوناً لشراء معمل للنسيج من أميركا، قوامه ٤٠٠ آلة نول، بعد أن قرر المؤسسون توسيع أعمالهم لتشمل الصناعة والتجارة معاً، وكان هذا الرأسمال هو الأكبر في تاريخ سورية الصناعي، في وقت كانت ميزانية الدولة لذلك العام لا تتجاوز ١٠٧ ملايين ليرة سورية.

وحول تأثير الأزمة على الشركات المساهمة قال هناك تحديات كبيرة خلال الأزمة السورية، مما أدى وللأسف إلى تراجع دورها في الاقتصاد الوطني، كما لم يتم إنشاء شركات مساهمة جديدة خلال فترة الأزمة، فقد بلغت القيمة السوقية لأكبر ٥ شركات مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١ نحو ٧,٥٧ تريليونات ليرة سورية.

وحول مستقبل الشركات المساهمة أكد الحلاق أن عودة ازدهار الشركات المساهمة في سورية تعتمد على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتحسين بيئة الاستثمار، وخلق فرص ربحية عالية.. مشيراً إلى أن عودة الشركات المساهمة إلى سابق عهدها يعتبر ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة.

الذهب ينخفض محلياً ويرتفع عالمياً

الوطن

انخفض سعر الذهب في السوق المحلية ٥ آلاف ليرة سورية للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً، وذلك عن السعر الذي سجله أمس الأول.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٩٨١ ألف ليرة، وسعر شراء ٩٨٠ ألف ليرة، في حين سجل سعر الغرام عيار١٨ سعر مبيع ٨٤٠٨٥٧ ليرة، وسعر شراء ٨٣٩٨٥٧ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار٩٩٥ بـ٣٥ مليوناً و٢٠٠ ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار٢١ بـ٨ ملايين و١١٠ ألف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها والربط الإلكتروني، وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة كيوآر، ويتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة مضافاً إليه أجور التصنيع، وإن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية، كما يمكن إرسال الشكاوى على أرقام الجمعية.

عالمياً ارتفعت أسعار الذهب أمس الثلاثاء بعد انخفاض حاد في الجلسة السابقة مع ترقب المستثمرين لشهادة جيروم باول رئيس الفدرالي الأميركي أمام الكونغرس وبيانات التضخم لشهر حزيران لتقييم الخطوة التالية من الفدرالي الأميركي.

وزاد الذهب في المعاملات الفورية ٠,١ بالمئة إلى ٢٣٦١,٧٧ دولاراً للأوقية (الأونصة) بعد أن تراجع أكثر من ١ بالمئة أمس الأول الإثنين. وصعدت العقود الآجلة للذهب في الولايات المتحدة ٠,٣ بالمئة إلى ٢٣٦٩,٧٠ دولاراً.

وينتظر المتعاملون في السوق أيضاً بيانات مؤشرات أسعار المستهلكين وأسعار المنتجين لشهر حزيران والمقرر صدورها يومي الخميس والجمعة على التوالي.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية ٠,٢ بالمئة إلى ٣٠,٨٤ دولاراً للأوقية وزاد البلاتين ٠,٩ بالمئة إلى ١٠٠٥,٢٥ دولارات في حين ربح البلاديوم ٠,١ بالمئة إلى ١٠٠٩,٩٣ دولارات.